الفصل الأول

الحاجة إلى الإصلاح

لا شك أن تأسيس الجامعات المصرية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م يمثل قصة نجاح عظيمة. وعلى مدى السنوات الستين الماضية، قدمت مصر أفضل العقول ودفعت حدود المعرفة والعلم والفهم إلى آفاق التنمية ليس على المستوى المحلي، بل على الصعيد العربي والأفريقي والعالمي. في الوقت نفسه لم تعد الجامعة مكانًا حكرًا على نخبة صغيرة من المجتمع، بل أصبحت معقلًا لتعليم جميع فئات الشعب. ولمواجهة الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب على التعليم العالي، لجأت الدولة إلى التوسع في تأسيس الجامعات الإقليمية، والتي أصبح عددها عشرين جامعة، بالإضافة إلى بناء عدد لا بأس به من المعاهد العليا. ومنذ حقبة التسعينيات من القرن الفائت، سمحت الدولة بمشاركة القطاع الخاص في تأسيس بعض الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على تقديم الخدمات التعليمية بما يتوافق مع إمكانات الطلاب وسوق العمل، وأصبح لدينا عشرون جامعة أخرى تساهم في منظومة التعليم العالي في مصر. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٠ سنة في مصر حوالي ٣٠ في المائة من إجمالي السكان، مما يشكل عبئًا على نظام التعليم العالي من حيث الجودة في الكيف والنوع. لقد أصبح عديد من الدول يعاني من هذه المشكلة، التي تحتاج إلى تضافر الجهود من أجل وضع استراتيجية لإصلاح منظومة التعليم العالي؛ من أجل ضمان حياة أفضل لهؤلاء الشباب.

إن عالم اليوم يتغير بالفعل بشكل أسرع من أي وقت مضى، وسيكون من الخطأ عدم استشراف مستقبل التعليم العالي في مصر؛ من أجل التسريع بقدرتنا على السيطرة الوطنية للحاق بعملية التغيير. إن نجاحنا في المستقبل يتوقف على تعبئة المزيد من الجهد لتنمية الإبداع والمهارات والمواهب لجميع أبناء شعبنا. والأمر يتوقف على استخدام هذه المعرفة والفهم لبناء قوتها الاقتصادية والتناغم الاجتماعي. ويحتاج الأمر بالضرورة إلى مواجهة الجامعات للتحديات الآتية:

أولًا: أن التوسع في التعليم العالي لم يمتد ليشمل الموهوبين والأفضل من جميع الفئات. في مصر اليوم الكثير من أولئك الذين ولدوا في الأسر الأقل حظًا التي لاتزال ترى الجامعة مكانًا بعيدًا عن متناولهم.

ثانيًا: إن تسخير المعرفة لخلق الثروة ، يتطلب إعطاء الجامعات الحريات الأكاديمية والموارد اللازمة؛ لكي تتنافس على المسرح العالمي. مع ضرورة عودة الاستقرار المالي لديها للمساعدة في تحويل أفكار العلماء وتطبيقها في الأعمال التجارية الناجحة. ولا شك أن ضعف الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الجامعات والانزلاق إلى الخلف.

ثالثًا: وضع نظام أكثر عدلًا لدعم مجانية التعليم وفرص الإتاحة، فليس من المعقول أن تستمر الدولة في تحمل نفقات حصول الطالب على درجة علمية جامعية، ولا يطلب من الطلبة القادرين المساهمة في

تكاليف تعليمهم، أننا نحتاج إلى وضع آليات موضوعية تسمح بدعم الطلاب المحتاجين لاستكمال تعليمهم بالجامعات على أن يمكن للدولة استرداد هذه المستحقات عن طريق استثمارات التنمية البشرية الحقيقية بالمجتمع. نحن نحتاج حقًا لاتخاذ قرارات صعبة في مجال التعليم العالي، للتعامل مع طالب التمويل على المدى الطويل، لفتح الطريق أمامه للوصول إلى الجامعة، والسماح له للتنافس مع الأفضل. نحن نسعى إلى تحقيق شراكة بين الطلاب والحكومة وقطاع الأعمال والجامعات لتجديد وتوسيع نطاق الخدمات لنظام شامل للتعليم العالي للأجيال القادمة. ويحدوني الأمل في أن هذه المقترحات سوف تساهم في تعزيز هذه الشراكة. وهذا هو الأساس لنجاحنا في وضع أفضل لمستقبل التعليم العالي في مصر.

لا شك أن للتعليم العالي فوائد عظيمة سواء بالنسبة للوطن أو المواطن، فاكتساب المهارات وتنمية الإبداع من خلال التعليم العالي يشكلان عاملين رئيسيين في نجاحنا في خلق فرص عمل لائقة تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال عمل أفضل وكسب أكثر من هؤلاء الذين لم يستطيعوا مواصلة التعليم.

أن ثورة مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١م التي نادت بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تجعل القائمين على استقرار هذا البلد للعمل بكل جهد للتغلب على السلبيات التي عملت على تعطيل مسيرة التطوير في نظام التعليم العالي ولعدة عقود مقارنة بما هو الحال في بلدان أخرى حيث أصبحنا معرضين للخطر ولابد من مواجهة الاختيارات الصعبة في مجال إدارة الجودة والتمويل وبما يسمح بتوسيع مجالات التعليم العالي لتلبية الاحتياجات المتزايدة من العمالة الماهرة وتقريب الفجوة بين الطبقات الاجتماعية التي تطالب بفرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، وأيضًا التركيز على أهمية الاستثمار في مجال التعليم العالي وتوطيد العلاقات بين الجامعات وقطاع الأعمال والاقتصاد.

إن التصدي لهذه التحديات يحتاج إلى استراتيجية طويلة الأجل للاستثمار والإصلاح. وللأسف الحكومات السابقة أهدرت العديد من الفرص للاستثمار الحقيقي وزيادة التمويل للتعليم العالي وزيادة فرص تمكين الجامعات لمعالجة العديد من المشاكل المتفاقمة. والآن هذا بالطبع وحده بالطبع وحده يكفي وأن الوضع المؤلم للحالة التي وصلت إليها جامعاتنا تتطلب اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة، فإن المخاطر تؤدي إلى زيادة التدهور التي سيعاني منه الطلاب والوطن بأسره ما لم نكن قادرين على تحقيق ما يلي:

- تحسين البنية التحتية بالجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث.
- تطوير البرامج الدراسية بما يتواكب مع التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم.
- تحسين طرق التدريس وتنمية الموارد البشرية بالجامعات.
- إضافات كبيرة في تمويل الأبحاث ونقل المعرفة،

وتعزيز التفوق والمشاركة في دعم اقتصاديات المنطقة.

- تمكين عدد أكبر من الناس للالتحاق بالتعليم العالي، ويستفيد منها كل الأفراد بالمجتمع، حيث إن الاقتصاد بحاجة لمهارات أعلى مستوى.
- توفير الدعم للطبقات المحرومة، من خلال طرح المنح الدراسية.
- التميز البحثي – بناء على نقاط القوة لدينا.
- تنسيق التعاون بين جميع التخصصات.
- وضع هيكل جديد لمرتبات أعضاء هيئة التدريس والباحثين.
- تقديم الرعايا الصحية والاجتماعية لجميع المشتغلين في مجال التعليم العالي.

فالتدريس الفعال والتعلم أمر ضروري، إذا أردنا تشجيع التفوق والفرص في التعليم العالي. ويجب الاعتراف بأهمية تحقيق جودة عالية وممارساتها بإتقان.

إن الفجوة بين الطبقات الاجتماعية في الدخول إلى التعليم العالي لاتزال واسعة بشكل غير مقبول، وهذا بالطبع يحتاج إلى تحقيق ما يلي:

١- استعادة نظام المنح للطلاب من أبناء الأسر ذات الدخل المنخفض.

٢- تتطلب الجامعات وضع اتفاق لتحسين فرص قبول الطلاب المحرومين.

٣- تعيين هيئة رقابية مستقلة للإشراف على وصول هذه الاتفاقات؛ لتعزيز وصول أوسع لضمان القبول، مع وضع إجراءات عادلة ومهنية وشفافة.

٤- توسيع البرامج الثقافية الوطنية لبناء روابط أفضل بين المدارس والكليات والجامعات ورفع مستوى تطلعات الشباب.

obeikandl.com